

Finance Management and its role in Reducing Credit Risks in Islamic Banks: A descriptive Applied study on Al-Jumhouria Bank - Tripoli Branch

Dr. Ahmed Al-Sanousi Ahmed Saleh^{1*}, Dr. Nasser Ramadan Masoud Ashneen²
^{1,2} Department of Administrative and Financial Sciences, Faculty of Science and Technology,
 Zawiya, Wadi al-Shati, Libya

إدارة التمويل ودورها في الحد من مخاطر الائتمان في المصارف الإسلامية: دراسة وصفية تطبيقية
 على مصرف الجمهورية – فرع طرابلس»

د. احمد السنوسي احمد صالح^{1*}، د. ناصر رمضان مسعود اشنين²
^{2,1} قسم العلوم الإدارية والمالية، كلية العلوم والتقنية الزوية، وادي الشاطئ، ليبيا

*Corresponding author: ahmed515017221@gmail.com

Received: June 26, 2026	Accepted: August 25, 2026	Published: September 03, 2026
 Copyright: © 2026 by the authors. This article is an open-access article distributed under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).		

Abstract:

Financial Management and Its Role of Tackling Credit Risk in Islamic Bank (Descriptive Study at Jomhouria Bank Tripoli Branch in Libya

This research aims to find out the credit management at Jomhouria Bank Tripoli Branch in Libya, to find out the role of financial management of tackling the credit risk at Jomhouria Bank Tripoli Branch in Libya, and also to find out the obstacles and solutions of the credit management process at Jomhouria Bank Tripoli Branch in Libya. Over the past few years, Islamic banks have achieved great success and tremendous growth. They have proven themselves by having a presence in the banking and financial sector. More than 500 Islamic financial institutions worldwide, with an estimated asset volume of US\$ \$1 trillion, and the growing acceptance of Islamic finance, has led many countries to grant licenses to financial institutions to operate on the principles of Islamic law. The licensed institutions are spread across 75 countries, both Islamic countries (Bahrain, Kuwait, Malaysia, UAE) and non-Islamic countries (Singapore and UK).

The researcher concludes, regarding financial management in Islamic banks, financial management carries out various financial activities through the implementation of special technical functions such as financial analysis, project evaluation, preparation and interpretation of financial statements, budget drafts, mergers, financial reorganizations and others. It carries out also through the implementation of administrative functions such as planning, regulation, guidance, supervision that is in financial form, and by efficiently completing work enabling them to achieve their specific goals. Thereby they contributes to the achievement of the objectives of bank overall. The researcher believes that the risk is an integral part of banking, especially with high competition, technological developments, increasing volume of banking transactions and the need for large banks. Banks are now facing various banking risks that vary in severity from bank to bank, although with evaluation , good analysis and study. Therefore, managing risk from all factors can help bank success and ensure continued success in the banking market with satisfactory returns and low risk.

From the result of this research, the researcher found that financing and fund governance are important aspect for the bank in all activities that impact financing or what is called capital on the commercial terms of the bank. They have a close relationship to obtain benefits, because that is the goal sought by economic institutions. The risk is one of the phenomena of banking activity, but credit risk is the most important risk that threatens the existence

and continuity of banks. It is due to credit as the main pillar in banking. Islamic banking is regulated by various legal rules and controls. Credit risk management has taken on a different character. It has depended on the implementation of standard model and effective computation with prudent principles. The future of the Islamic finance industry will largely depend on how to manage some of the credit risks arising from the provision of such services.

Keywords: Financing Management; Credit Risk; Islamic Banks; Islamic Finance; Jumhouria Bank; Tripoli.

الملخص

إدارة التمويل ودورها في الحد من مخاطر الائتمان في المصارف الإسلامية: دراسة وصفية تطبيقية على مصرف الجمهورية – فرع طرابلس، إعداد الباحثان / احمد السنوسي احمد صالح، ناصر رمضان مسعود اشنين بحث علمي مقدمة لكلية العلوم والتقنية الزوية قسم العلوم الإدارية والمالية، لسنة 2021م.

هدفت هذه الدراسة لمعرفة إدارة الائتمان في مصرف الجمهورية ليبيا فرع طرابلس، وكذلك معرفة دور إدارة التمويل بدعم مخاطر الائتمان في مصرف الجمهورية ليبيا فرع طرابلس، وأيضا الكشف عن المعوقات والحلول في عملية إدارة الائتمان في مصرف الجمهورية ليبيا فرع طرابلس.

حققت البنوك الإسلامية خلال السنوات الماضية نجاحاً كبيراً ونمواً متميزاً، وسجلت حضوراً قوياً في أوساط القطاع المصرفي والمالي، حيث انتشر في العالم أكثر من 500 مؤسسة مالية إسلامية في جميع أنحاء العالم، ويقدر حجم الأصول 1 تريليون دولار أمريكي، وقد أدى القبول المتزايد للتمويل الإسلامي العديد من البلدان لمنح التراخيص للمؤسسات المالية لتعمل على أساس مبادئ الشريعة الإسلامية، فالمؤسسات المرخص لها متواجدة في أكثر من 75 بلداً، في دول إسلامية (مثل البحرين، والكويت، وماليزيا، والإمارات العربية المتحدة) أو غير إسلامية، مثل (سنغافورة والمملكة المتحدة).

فقد توصل الباحث من خلال البحث، بخصوص إدارة التمويل في البنوك الإسلامية، أن إدارة التمويل تقوم بنشاطات مالية متنوعة من خلال تنفيذها لوظائف فنية متخصصة كالتحليل المالي، تقييم المشروعات، إعداد وتفسير التقارير المالية، الميزانيات التقديرية، الاندماج، إعادة التنظيم المالي وغيرها، ومن خلال تنفيذها لوظائف إدارية كالخطيط، التنظيم، التوجيه، الرقابة ولكن بصيغة مالية، وإنجاز الوظائف بكفاءة مناسبة تستطيع بذلك من تحقيق الأهداف المحددة لها، وبالتالي المساهمة في تحقيق أهداف البنك ككل، وحيث يرى الباحث أن المخاطرة جزء لا يتجزأ من العمل المصرفي خصوصاً مع ارتفاع حدة المنافسة والتطور التكنولوجي وزيادة حجم المعاملات المصرفية والحاجة إلى بنوك ذات أحجام كبيرة، فالبنوك أصبحت اليوم تواجه مخاطر مصرفية متنوعة تتفاوت في درجة خطورتها من بنك إلى آخر وإن حسن تقييم وتحليل ودراسة، ومن ثم إدارة مجمل المخاطر المحتملة من العوامل المساعدة على نجاح البنك وضمان استمراره في السوق المصرفية بعوائد مرضية ومخاطر متدنية.

ومن خلال النتائج التي توصل اليه الباحث لقد وجد الباحث أن التمويل وطريقة إدارة الأموال شريان الحياة للبنك في جميع الأنشطة يؤثر التمويل أو ما يسمى برأس المال على المتطلبات التجارية للبنك، وله علاقة وثيقة تربطه بالحصول على المنافع، لأنه الهدف الذي تسعى إليه المؤسسات الاقتصادية، كما تعتبر المخاطر أحد ظواهر النشاط المصرفي، غير أن المخاطر الائتمانية تعد أهم المخاطر التي تهدد وجوده واستمراره خاصة وأن الائتمان يعتبر الركيزة الأساسية في العمل المصرفي، وباعتبار أن الصيرفة الإسلامية تحكمها مجموعة من القيود والضوابط الشرعية فإن إدارة مخاطر الائتمان أخذت طبيعة متميزة تعتمد على تطبيق النماذج القياسية والحسابية بفعالية مع الأخذ بمبادئ الحيطة والحذر، وسيتمتع مستقبل الصناعة المالية الإسلامية كثيراً على الكيفية التي تدير بها المخاطر الائتمانية المتعددة التي تنشأ من تقديم خدماتها.

الكلمات المفتاحية: إدارة التمويل؛ مخاطر الائتمان؛ المصارف الإسلامية؛ التمويل الإسلامي؛ مصرف الجمهورية؛ طرابلس.

المقدمة

حققت البنوك الإسلامية خلال السنوات الماضية نجاحاً كبيراً ونمواً متميزاً، وسجلت حضوراً قوياً في أوساط القطاع المصرفي والمالي، حيث انتشر في العالم أكثر من 500 مؤسسة مالية إسلامية في جميع أنحاء العالم، ويقدر حجم الأصول 1 تريليون دولار أمريكي، وقد أدى القبول المتزايد للتمويل الإسلامي العديد من البلدان لمنح التراخيص للمؤسسات المالية لتعمل على أساس مبادئ الشريعة الإسلامية، فالمؤسسات المرخص لها متواجدة في أكثر من 75 بلداً، في دول إسلامية (مثل البحرين، والكويت، وماليزيا، والإمارات العربية المتحدة) أو غير إسلامية، مثل (سنغافورة والمملكة المتحدة)⁽¹⁾.

1 AL-AJMI Jasim, Hameeda Abo Hussain and Nadhem Al-Saleh, "Clients of conventional and Islamic banks in Bahrain: How they choose which bank to patronize", *International Journal of Social Economics*, Vol. 36 Iss: 11 pp. 1086 - 1112

ولكن على الرغم من نمو الصناعة المصرفية الإسلامية، فإنها -شأنها في ذلك شأن الصناعة المصرفية التقليدية في العالم الإسلامي- تعاني من العديد من المشكلات والتحديات المتعلقة بالمخاطر التي تتخلل صيغ التمويل والعمليات المصرفية الإسلامية وكيفية إدارتها، وبوجه خاص مخاطر الاستثمار وكيفية تطبيق مقترحات لجنة بازل الدولية، وبالتالي فهي مدعوة للاهتمام أكثر بنظام إدارة المخاطر من خلال البحث والتنقيب في مثل هذه القضايا والعمل على تطويرها.

وتعتبر المخاطرة جزء لا يتجزأ من العمل المصرفي خصوصاً مع ارتفاع حدة المنافسة والتطور التكنولوجي وزيادة حجم المعاملات المصرفية والحاجة إلى بنوك ذات أحجام كبيرة، فالبنوك أصبحت اليوم تواجه مخاطر مصرفية متنوعة تتفاوت في درجة خطورتها من بنك إلى آخر وإن حسن تقييم وتحليل ودراسة، ومن ثم إدارة مجمل المخاطر المحتملة من العوامل المساعدة على نجاح البنك وضمان استمراره في السوق المصرفية بعوائد مرضية ومخاطر متدنية، وباعتبار البنوك من المنشآت ذات الطبيعة الخاصة التي تواجه عوائد ومخاطر على اختلاف أشكالها في وقت واحد فإن المخاطر الائتمانية من أهمها التي تواجهها والناجمة من المعاملات المصرفية مع العملاء والمؤسسات والتي تصنف إلى أنواع مختلفة يمكن قياسها بمؤشرات متطورة تسمح للبنك من تحديدها بدقة والتنبؤ بها مستقبلاً وهو ما يساعدها على التحكم أو التقليل منها هذا إذا كان من الصعب القضاء عليها.⁽²⁾

كما تنبع مشكلة هذه الدراسة في الكشف عن مدى وجود تصور شامل وإمام كافٍ ومعرفة مستفيضة بدور إدارة التمويل ودورها في دعم مخاطر الائتمان في البنوك الإسلامية فمن الأهمية الإطلاع على جدوى وجود هذه الإدارة لكي تطلع بواجباتها وتعديل مسارها في حالة تقاعسها أو عدم إلمامها بدورها الهام في هذا البنك وذلك باعتبارها حلقة من حلقات متصلة ترمي كلها لتحقيق الهدف من وجود وإنشاء المصارف الإسلامية وهو الاستغناء عن التعامل بالحرام في المعاملات المالية ورغم أنها تعتبر تجربة حديثة ولكن كانت أصولها قديمة.

كما إن إدارة التمويل تقوم بنشاطات مالية متنوعة من خلال تنفيذها لوظائف فنية متخصصة كالتحليل المالي، تقييم المشروعات، إعداد وتفسير التقارير المالية، الميزانيات التقديرية، الاندماج، إعادة التنظيم المالي وغيرها، ومن خلال تنفيذها لوظائف إدارية كالخطيط، التنظيم، التوجيه، الرقابة ولكن بصيغة مالية، وإنجاز الوظائف بكفاءة مناسبة تستطيع بذلك من تحقيق الأهداف المحددة لها، وبالتالي المساهمة في تحقيق أهداف المنشأة ككل.⁽³⁾

ويعتبر الائتمان المصرفي فعالية مصرفية غاية في الأهمية، حيث إن العائد المتولد عنه يمثل المحور الرئيسي لإيرادات أي مصرف مهما تعددت وتنوعت مصادر الإيراد الأخرى، وبدونه يفقد المصرف وظيفته الرئيسية كوسيط مالي في الاقتصاد، ولكنه في ذات الوقت استثمار تحيط به المخاطر، بسبب القروض والتسهيلات المتعثرة.

وعموماً فإن النظام الاقتصادي الإسلامي هو نظام يهدف إلى إشباع حاجات الإنسان الأصلية، وذلك في إطار من القيم والأخلاق الإسلامية، والسلوكيات الحسنة والتي تتفاعل مع بعضها البعض فتولد توازناً دائماً بين الفرد والمجتمع، من حيث مصالح كل منهما ونشاطه، والنتيجة هي إشباع حاجات الإنسان المادية والروحية بأفضل شكل ممكن، وتحقيق رقي الإنسان في كافة ميادين الحياة والمحافظة على ذاتيته وكرامته.⁴

2 مفتاح صالح وآخرون، (المخاطر الائتمانية تحليلها - قياسها - إدارتها والحد منها، مداخل مقدمة إلى المؤتمر العلمي الدولي السنوي السابع إدارة المخاطر واقتصاد المعرفة، سنة 2007)

3 كامل المغربي وآخرون، أساسيات في الإدارة (الأردن: دار النشر دار الفكر، عمان، الطبعة الأولى 1995)، 317.

4- حسين حسين شحاته، "أساسيات النظام الاقتصادي الإسلامي في مجال التطبيق"، (سلسلة بحوث ودراسات في الاقتصاد الإسلامي، (مجهول مكان وسنة النشر)، 4.

وحيث يعتبر مصرف الجمهورية من أكبر المصارف التجارية العاملة في ليبيا، حيث بلغ رأس مال المصرف (200,000,000.000) دينار في نهاية السنة المالية 2016 مسيحي، كما يضم المصرف عدد (146) فرعاً موزعة في جميع أنحاء ليبيا، وقد تميز مصرف الجمهورية بكونه أول مصرف ليبي تقليدي يخوض تجربة تقديم الصيرفة الإسلامية من خلال البدء في تقديم صيغة المراجعة للأمر بالشراء مع بداية السنة المالية 2009 مسيحي. وقد حدد المصرف أهداف الصيرفة الإسلامية في:

1. تفعيل الجانب الشرعي في المعاملات المصرفية.
2. تحقيق رضا الزبائن والمستفيدين.
3. تطوير العمل المصرفي بمنتجات متنوعة وجديدة ومواكبة العالم.
4. تنمية المجتمع وتوفير متطلباته بسهولة ويسر.
5. تنشيط الحركة التجارية للقطاعين العام والخاص.
6. ضمان وجود تدفقات سلعية مقابل التدفقات النقدية.
7. استثمار السيولة وتوظيفها التوظيف الأمثل.
8. كسب حصة مرضية من السوق.
9. نشر ثقافة الصيرفة الإسلامية والمعاملات الشرعية.
10. تشجيع الأفراد على الادخار والاستثمار.

وتعتبر تجربة المصارف العاملة في ليبيا ودخولها في عمليات الصيرفة الإسلامية (المراجعة) تجربة حديثة نسبياً وكانت ولادة الفكرة وتطبيقها عسيراً جداً ومر بظروف معقدة كادت أن تجهض الفكرة وتغييها عن الظهور في مراحل عديدة ولكن شاء المولى لها الظهور رغم كل تلك الصعوبات ويمكن أن نحدد أول تجربة للمراجعة الإسلامية في بداية السنة المالية 2009م بمصرف الجمهورية، وهو أحد المصارف الكبرى التجارية التي تتبع مصرف ليبيا المركزي وأكبرها من حيث رأس المال، ويتمتع بحجم كبير من الزبائن والمتعاملين والمستثمرين كذلك في هذا القطر، وتلاه المصرف التجاري الذي يعد أيضاً من المصارف العريقة في الخدمة المصرفية في ليبيا في هذا النشاط.

ومن أسباب اختيارنا لهذا البنك الجمهورية طرابلس، أنه يعتبر من أفضل البنوك الحكومية في ليبيا من حيث السيولة وعدد الإدارات الفرعية، وأيضاً من أهم الأسباب الأخرى اختيار الباحث هذا البنك هو رغبته الشديدة في فهم وأدراك المعاملات المصرفية على أرض الواقع في مصرف الجمهورية لأنه سوف تمثل واقع جديد في بعض الدراسات الأخرى ولا سيما في أهم المعايير الشرعية التي من أجلها يقصدها الزبون في اقراض مال من البنك ويقدم هذا الأخير ضمانات لاسترداد المبلغ المتفق عليه.

مشكلة الدراسة

تتمثل مشكلة هذه الدراسة في الكشف عن مدى وجود تصور شامل وإمام كافٍ ومعرفة مستفيضة بدور إدارة التمويل للمخاطر الائتمانية في المصارف الإسلامية وبالتحديد لدى مصرف الجمهورية طرابلس.

وان من المشاكل الدراسة هي في حادثة الموضوع مخاطر الائتمان المصرفية والتي تعتبر من أهم الموضوعات التي يهتم بها المصرفيون على المستوى الداخلي في ليبيا وعلى المستوى العالمي، وخصوصاً منذ السنوات القليلة الماضية والتي شهدت عدة مصارف مخاطر شديدة، وفي أعقاب توالي الأزمات المالية والمصرفية شدة هي أزمة دول جنوب شرق آسيا في النصف الثاني من عام 1998، والتي أثرت تأثيراً

ملحوظا على الاقتصاد العالمي وقد أثارت تلك الأزمات المصرفية المتتالية والمتعمقة اهتمام المؤسسات الاقتصادية والمالية الدولية.

كما تنبع مشكلة هذه الدراسة في الكشف عن مدى وجود تصور شامل وإمام كافٍ ومعرفة مستفيضة بدور إدارة التمويل ودورها في دعم مخاطر في البنوك الإسلامية وبالتحديد لدى بنك الجمهورية ليبيا فرع طرابلس فمن الأهمية الاطلاع على جدوى وجود هذه الإدارة لكي تطلع بواجباتها وتعديل مسارها في حالة تقاعسها أو عدم إمامها بدورها الهام في هذا البنك وذلك باعتبارها حلقة من حلقات متصلة ترمي كلها لتحقيق الهدف من وجود وإنشاء المصارف الإسلامية وهو الاستغناء عن التعامل بالحرام في المعاملات المالية ورغم أنها تعتبر تجربة حديثة ولكن كانت أصولها قديمة.

وعليه يحدد الباحث مشكلتين من المشكلات السابقة في هذه الدراسة:

أولاً: تزايد المخاطر المصرفية التي واجهتها المصارف من ناحية، وعدم إدارتها بصورة جيدة من ناحية أخرى، حيث تشكل مخاطر الائتمان من أهم المخاطر التي تواجه العمل المصرفي خاصة في ظل التطور التكنولوجية المستمر وإلغاء القيود في ممارسة الأنشطة المصرفية.

ثانياً: إن إدارة الصيرفة الإسلامية في مصرف الجمهورية- ليبيا، تتعرض لتحديات وتواجه صعوبات جمة مما يؤثر على عملها وتطورها وسعيها لتوسيع دائرة نشاطها وتنويع منتجاتها الإسلامية في الفروع فيما يخص الصيرفة الإسلامية، وبالتالي استلزم الأمر معرفة تلك التحديات والصعوبات التي لا تقف على تكوين أو تمثيل عقود أو صيغ التمويل الإسلامية وإدارتها فحسب لكنها خريطة معقدة جداً من التحديات تشمل كذلك كيفية التعامل مع الجمهور والمشاكل التي تحدث في ذلك وكذلك في عمل الموظفين في تنفيذ عملية الصيرفة الإسلامية في مصرف الجمهورية، وهذا ما سوف تحاول الدراسة التعرف عليه من جملة تلك التحديات والصعوبات التي تواجه مصرف الجمهورية ليبيا.

أسئلة الدراسة

1. كيف يتم إدارة الائتمان في مصرف الجمهورية ليبيا فرع طرابلس؟
2. ما دور إدارة التمويل بدعم مخاطر الائتمان في مصرف الجمهورية ليبيا فرع طرابلس؟
3. كيف يقوم مصرف الجمهورية ليبيا في حل المعوقات في عملية إدارة الائتمان؟

أهداف الدراسة

1. معرفة إدارة الائتمان في مصرف الجمهورية ليبيا فرع طرابلس.
2. معرفة دور إدارة التمويل بدعم مخاطر الائتمان في مصرف الجمهورية ليبيا فرع طرابلس.
3. الكشف عن المعوقات والحلول في عملية إدارة الائتمان في مصرف الجمهورية ليبيا فرع طرابلس.

أهمية الدراسة

تكمن أهمية البحث في الدور المهم الذي حضرت به إدارة التمويل مدى دعماً للمخاطر الائتمانية المصرفية خاصة مع تطور الصناعة المصرفية وتعدد المخاطر وتنوعها، فكان الاهتمام بعملية إدارة المخاطر الائتمانية المصرفية وتطويرها من أهم السبل لتعظيم عوائد البنوك وتجنب حدوث الأزمات المالية، فجاءت البنوك الإسلامية لرقابة والإشراف المصرفي لتضع معياراً موحد في الابتعاد عن الشبهات المالية المتعلقة بالربا وإيضاً لكفاية رأس المال من شأنه أن يزيد من فعالية ونجاح إدارة المخاطر المصرفية، وكذا حاجة البنوك الليبية والمتمثلة أيضاً في مصرف الجمهورية إلى إدارة مخاطر فعالة تمكنها من تجنب والتحكم في المخاطر التي تتعرض لها أو حتى تنبؤا بحدوثها.

تنبع أهمية الدراسة العملية في كونها تسلط الضوء على أفضل البنوك الوطنية في ليبيا، مصرف الجمهورية طرابلس، وكيفية سير عملها في عملية إدارة التمويل للمخاطر الائتمانية والوسائل التي يتخذها في سير هذه العملية المصرفية المهمة، وكذلك نأمل من هذا البحث أن يكون نموذجاً للبنوك الليبية الأخرى في السير نحو

البنوك الإسلامية لما ستطرحه هذه الدراسة من الآلية التي يتخذها مصرف الجمهورية في إدارة التمويل للمخاطر الائتمانية ومدى علاقتها بصيغ التمويل الإسلامي.

حدود البحث

1. الحدود الموضوعية:

تتناول هذه الدراسة إدارة التمويل ودورها في الحد من مخاطر الائتمان في المصارف الإسلامية: دراسة وصفية تطبيقية على مصرف الجمهورية.

2. الحدود الزمنية:

تتمثل الدراسة في سنة 2021م.

3. الحدود المكانية:

تحدد الباحث هذا البحث بحدود مكانية وإجرائية، فمن حيث المكان ستقتصر هذه الدراسة على مصرف الجمهورية طرابلس.

ز-الدراسات السابقة

1. ميرفت علي أبو كمال، *إدارة التمويل الحديثة لمخاطر الائتمان في المصارف وفقا للمعايير الدولية* "بازل⁵.

وتهدف هذه الدراسة إلى تقييم واقع الاستراتيجيات و أنظمة إدارة مخاطر الائتمان التي تتبناها المصارف العاملة في فلسطين، و وضع إطار متكامل يساعد المصارف على تطوير نظم إدارة مخاطر الائتمان وفقا للمعايير و الإرشادات الرقابية المصرفية الدولية، و أهم النتائج التي توصلت إليها :كفاءة إدارة العملية الائتمانية في المصارف العاملة في فلسطين، إضافة إلى الالتزام بالضوابط و القواعد الإلزامية التي تضعها سلطة النقد للمصارف من أجل تخفيف حدة مخاطر الائتمان، و توصلت إلى أنه يصعب على المصارف قياس مخاطر الائتمان وفق منهجيات بازل لعدم توفر المقومات اللازمة لتطبيق الأساليب المعاصرة، حيث تفضل المصارف استخدام الأسلوب المعياري الموحد عند قياس مخاطر الائتمان وفق منهجيات بازل عن استخدامها لأسلوب التقييم الداخلي.

2. فاطمة بن شنة، *إدارة المخاطر الائتمانية ودورها في الحد من القروض المتعثرة – دراسة تطبيقية للمصارف الجزائرية*.⁽⁶⁾

وتهدف هذه الدراسة إلى إبراز الإطار العام لإدارة المخاطر ، و محاولة فهم و تحليل معايير لجنة بازل الدولية لإدارة المخاطر و الحد من تعثر الديون ، كما تؤكد على أهمية مقررات لجنة بازل، في وضع مناهج تعمل على ضبط العمل المصرفي في معالجة مخاطر الائتمان على نحو يضمن السلامة للمراكز المالية للبنوك و يحول دون تعثرها، و محاولة تطبيق منهج التصنيف الداخلي المقترح من قبل لجنة بازل في تقييم مخاطر الائتمان، و الوقوف على أسباب تعثر القروض في البنوك الجزائرية و السبل الكفيلة لمعالجة المشكلة ، حيث توصلت إلى أن البنوك تقوم بتقييم محفظة قروضها بصفة دوري للاطلاع على نشاطها الائتماني و مؤشرات تعثرها و ذلك من خلال: معرفة فئات المقترضين الأكثر تعثرا من حيث طبيعة نشاطهم، قدراتهم في إدارة نشاطهم، حجم و نسبة القروض المتعثرة في كل قطاع و في كل نوع من أنواع

5 (دراسة تطبيقية على المصارف العاملة في فلسطين وهي مذكرة ماجستير مقدمة إلى كلية التجارة في الجامعة الإسلامية بغزة – فلسطين سنة 2007) 134

6مذكرة ماجستير مقدمة إلى كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير بجامعة قاصدي مرباح بورقلة، سنة 2010).

القروض و كذا ضرورة وجود تكامل بين التحليل المالي و التحليل الإحصائي و ذلك لتفادي القصور الناجم عن استخدام التحليل المالي بمفرده لتقييم مخاطر الائتمان.

3. علي عبد الله أحمد شاهين، مدخل عملي لقياس مخاطر الائتمان المصرفي في البنوك التجارية. (7)

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد أهم المتغيرات التي تؤثر على درجة مخاطر الائتمان المصرفي في البنوك التجارية في فلسطين وتحديد أوزان ترجيحية لها، وذلك لغرض صياغة إطار مقترح يمكن من خلاله قياس تلك المخاطر وفق أسس عادلة وواقعية لكافة المنشآت طالبة الائتمان، وبالتالي تأصيل المعايير والقواعد التي تبني عليها تلك العمليات بما يحقق مبدأ النفعية نحو خدمة أهداف الإدارة المصرفية لدى اتخاذ قراراتها بشأن منح الائتمان.

4. زياد جلال الدماغ، إطار مقترح لتطوير السياسة التمويلية لدعم عمليات التمويل في المصارف الإسلامية "دراسة تطبيقية على المصارف الإسلامية الفلسطينية".

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة والتمويل، سنة 2006م وهدفت الدراسة إلى تقديم مقترح لتطوير السياسة التمويلية لدعم عمليات التمويل في المصارف الإسلامية الفلسطينية، وإلى تحليل وحصر المعوقات التي تعيق السياسة التمويلية في المصارف الإسلامية الفلسطينية، وتم استخدام المنهج الوصفي التحليلي في إجراء البحث لأنه يناسب الظاهرة موضوع البحث، وقد اشتملت عينة البحث على موظفين التمويل العاملين في المصارف الإسلامية الثلاثة العاملة في فلسطين وفروعها البالغ عددها 17 فرعاً والمسجلة لدى سلطة النقد الفلسطينية.

5. الياس عبد الله أبو الهيجاء، تطوير آليات التمويل بالمشاركة في المصارف الإسلامية "دراسة حالة الأردن"، رسالة ماجستير مقدمة إلى جامعة اليرموك أربد الأردن، 2017، وقد هدفت هذه الدراسة إلى تطبيق صيغة التمويل بالمشاركة في الواقع العملي وفي تطوير آليات تساعد عند استخدامها في زيادة التمويل بصيغ المشاركات وتطوير تلك الصيغ عن طريق الحد من المعوقات والمخاطر التي تقابل ذلك وعليه فإنها سب توصيف الدراسة قد تشكلت موضوعياً من ثلاثة محاور المحور الأول التعرف لصيغ التمويل بالمشاركة في المصارف الإسلامية، والثاني معوقات لصيغ التمويل تلك، والمحور الأخير معوقات الاستخدام المصرفي للتمويل بالمرابحة ومخاطرها.

6. عطية قناص، التطبيقات المصرفية للصيغ التمويل في ضوء الفقه الإسلامي، الطبعة الأولى، دار النشر للجامعات مصر 2014.

إن بيوع المرابحة من أكثر أنواع البيوع شيوعاً وتطبيقاً في الحياة العملية المعاصرة سواء على مستوى المؤسسات المالية، أو على مستوى الأفراد، حيث بلغت نسبة التعامل بها في بعض المصارف أكثر من 90% من حجم التعامل أو توظيف الأموال. وبيوع المرابحة الشائعة الآن، ليست هي المذكورة في كتب الفقه، والبحوث في مؤلفا المذاهب الفقهية المعتمدة بل، أصبحت صورة مركبة من أكثر من عقد، وذلك لتناسب التنظيم الحديث للمعاملات المالية، وقد أطلق عليها بيع المرابحة للأمر بالشراء. وهذه الصورة كثر فيها الجدل الفقهي والاقتصادي من لحظة ميلادها وإلى الآن، وقد زاد الأمر سوءاً ما انتهى إليه التطبيق في كثير من المؤسسات المالية، إذ جعلوها صورة من صور التمويل الربوي، وأطلقوا عليها اسم المرابحة شكلاً وصورة مما أزعج الكثيرين حتى ممن كانوا يدافعون عنها في بادئ الأمر، وأعطى الفرصة للمتربصين بالمؤسسات المالية الإسلامية للتشهير بها ومحاولة هدمها.

أما بحثي فسيكون عن إدارة التمويل ودورها في دعم مخاطر الائتمان في البنوك الإسلامية دراسة وصفية في بنك الجمهورية ليبيا فرع طرابلس، وهذه الدراسة تختلف عن الدراسات السابقة لما لها من نتائج جديدة استخلصها الباحث من المقابلات التي أجراها مع موظفين البنك ومدراءه.

منهجية البحث

أولاً: نوعية البحث

من أجل تحقيق أهداف الدراسة قام الباحث باستخدام المنهج الوصفي النوعي ويعرف البحث النوعي (*qualitative research*) بأنه: منهجية في البحث في العلوم الاجتماعية تركز على وصف الظواهر والفهم الأعظم لها، ويختلف عن البحث الكمي الذي يركز عادة على التجريب وعلى الكشف عن السبب أو النتيجة بالاعتماد على المعطيات العددية، فالسؤال المطروح في البحث النوعي سؤال مفتوح النهاية ويهتم بالعملية والمعنى أكثر من اهتمامه بالسبب والنتيجة⁸، ولذا سوف يعتمد الباحث على هذا المنهج الوصفي من أجل دراسة إدارة التمويل ودورها في دعم مخاطر الائتمان في البنوك الإسلامية (دراسة وصفية في بنك الجمهورية ليبيا فرع طرابلس).

ثانياً: مصادر البيانات

وتنقسم مصادر البيانات لهذه الدراسة إلى مصادر أساسية ومصادر ثانوية كما يلي:

1. المصادر الأساسية

ثم اختيار المصادر الأساسية للبحث نظراً لعلاقتها بموضوع الدراسة لأن هذه المصادر استخدمها الباحث من خلال دراسته الميدانية، هي المسؤولية على وضع الخطط وإدارة قطاع الصيرفة الإسلامية بالمصرف الجمهورية الوطني، وكذلك بكل ما يتصل بالعمليات الإدارية التمويلية موضوع البحث وبتفرعاتها في موضوع إدارة التمويل للبنك الجمهورية الوطني.

وتتكون المصادر الأساسية بأخذ البيانات مباشرة من المدير العام للمصرف ومدير دعم التمويل ومدير إدارة المبيعات ومدير إدارة الائتمان بالمصرف وإدارة المخاطر الإدارية والمالية وذلك للحصول على البيانات المطلوبة لموضوع البحث باعتبارهم هم المسؤولين المسؤولية المباشرة على تسيير المصرف والملمين بجميع جوانب العمليات المصرفية به وإنهم من يضعون سياسات إدارة المصرف الحالية والمستقبلية وهم من ينفذها وبذلك مصادر البحث الأساسية على النحو الآتي:

1- مصادر ثانوية:

واستخدم الباحث هذه المصادر عندما ذهب إلى المصرف لغرض الدراسة الميدانية، وإيضاً الغرض منها المساعدة على توضيح خلفيات الموضوع المراد بحثه وهو إدارة التمويل ودورها في دعم مخاطر الائتمان في البنوك الإسلامية (دراسة وصفية في بنك الجمهورية ليبيا فرع طرابلس)، وأهم هذه المصادر مرتبة حسب موثوقيتها، هي المنشورات الأكاديمية العلمية والمقالات المنشورة في المجلات العلمية المحكمة والكتب المنشورة في دور نشر جامعية، تليها الكتب الجامعية، ثم المجلات والكتب التي تصدرها دور نشر مرموقة، ثم الصحف والجرائد الكبرى، التي يكتب فيها الكتاب والأكاديميون وغيرهم من الباحثين، كذلك ما ينتجون من صحف وكتب وأبحاث منشورة، ومن أمثلة المراجع الثانوية ما يلي

1. ميثم صاحب عجام. نظرية التمويل. دون طبعة. دار زهران للنشر والتوزيع. عمان. الأردن. 2001م.

8 Bogdan, R. and Biklen, S. (1998). Qualitative research for Education. Allyn and Bacon.

2. منذر قحف. مفهوم التمويل في الاقتصاد الإسلامي". بحث رقم 13، البنك الإسلامي للتنمية. الطبعة الثانية. دار النشر مكتبة الملك فهد الوطنية جدة. السعودية. 1998م.
3. محمد بشير علي. القاموس الاقتصادي. الطبعة الأولى. المؤسسة العربية للدراسات والنشر. بيروت. 1985م.

ثالثاً: طريقة جمع البيانات

وذلك بالبحث في الجانب الميداني التطبيقي وسيتم جمع البيانات من خلال طريقتين: -

1-الملاحظة

وهي الطريقة الأولى في جمع البيانات باستخدام المنهج الوصفي النوعي وعلى ضوءها قام الباحث بعملية ملاحظة إجراءات تنفيذ إدارة التمويل ودورها في دعم مخاطر الائتمان في البنوك الإسلامية (دراسة وصفية في بنك الجمهورية ليبيا فرع طرابلس)، وعملية الملاحظة أنواع واستخدم الباحث منها الملاحظة النوعية، فالملاحظ أو الباحث في هذه الطريقة لا يستخدم تصنيفات وأنماط محددة سلفاً، بل يسجل ملاحظاته بشكل طبيعي ومستمر ومفتوح، فيقوم بتسجيل الواقع كما يحدث، والفكرة الأساسية هنا هي أن التصنيف والتوصيف الذي تتعرض له المعلومات الناتجة عن الملاحظة ستظهر بعد جمع المعلومات وتحليلها، بدلاً من أن تفرض تعسفاً على المعلومات أثناء عملية الملاحظة وحتى يتحقق الهدف من الدراسة وجمع البيانات.

2-المقابلة الشخصية

هناك عدة طرق لجمع البيانات الأولية عن طريق الاستقصاء (التقصي)، ويتم تحديدها على ضوء ظروف وأهداف الدراسة المراد القيام بها ومنها الاستقصاء عن طريق المقابلة الشخصية (9). والمقابلة الشخصية: هي المحادثة الجادة الموجهة نحو هدف محدد غير مجرد الرغبة في المحادثة لذاتها (10). وهنا هي المقابلة مع المسؤولين في مصرف الجمهورية الوطني، وبعض من الموظفين في المصرف ومن باب الفائدة التذكير بأن المقابلة الشخصية لها عدة أنواع كما الاتي (11):

1-المقابلة غير الموجهة.

2-المقابلة نصف الموجهة.

3-مقابلة ذات استمارة أسئلة مغلقة.

4-مقابلة ذات استمارة أسئلة مفتوحة.

5-المقابلة المركزة.

وبعد أن قام الباحث بالمفاضلة بين طرق الاستقصاء المتاحة وتم اختيار طريقة الاستقصاء بواسطة المقابلة فقد استخدم الباحث فرع من فروع المقابلة الشخصية وهو المقابلة الشخصية المفتوحة أي غير المنتظمة التي تتضمن أسئلة مفتوحة عن طريق مقابلة مجتمع البحث المتمثل في قطاع مصرف الجمهورية الوطني والذين يمثلون المصادر الأساسية التي سبق ذكرها لجمع البيانات.

والمقابلة غير المنتظمة تعرف بأنها: هي مقابلة غير مقننة، ذات أسئلة مفتوحة وعميقة، وفي المقابلة غير المنتظمة، يكون دور الباحث أقرب لمدير الحوار أكثر منه مقابلاً وهذا النوع يمكن الباحث من فهم تفكير

9 ثابت عبد الرحمن إدريس، نظريات ونماذج وتطبيقات، (مصر: الدار الجامعية، الإسكندرية، سنة النشر 2005م)، 475.

10 محمد حسن عبد الباسط، أصول البحث الاجتماعي، (مصر: مكتبة وهبة، القاهرة، مصر، سنة النشر 1982) 26.

11 معن خليل عمر، الموضوعية والتحليل في البحث الاجتماعي ط 3 دار الآفاق الجديدة، بيروت، لبنان (1983) 12.

المشارك وسلوكه دون إسقاط فرضيات الباحث السابقة أو تصنيفاته عليه، والتي قد تحد من أقوال المشاركين (12).

3. التوثيق

التوثيق هو أحد أنواع العلوم التي غرضها حفظ المعلومات وانتقالها حتى يتمكن من استخدامها في مراجع أخرى فيعتبر التوثيق في البحث العلمي من أقوى الخدمات التي يحتاج إليها البحث العلمي ويوجد العديد من أنواع التوثيق مثل الكتابة التي تستمد من الكتب والصحف والمجلات والمؤلفات والمخطوطات وبالإضافة إلى ذلك التوثيق المصور والإذاعي.

رابعاً: طريقة تحليل البيانات

قام الباحث باتباع مراحل لتحليل البيانات تبدأ من تنظيم البيانات لتسهيل الوصول لها ونهاية إلى كتابة استخلاص نتائج البحث (أو تقرير البحث) وهي: تنظيم البيانات، وتصنيف البيانات، وتسجيل الملاحظات، وتحديد الاتساق والأنماط، صياغة النتائج، التحقق من النتائج، وأخيراً كتابة تقرير البحث، وكما يلي.

1. تنظيم البيانات

في هذه المرحلة يكون لدى الباحث كم كبير من البيانات، التي تم جمعها من المصرف، ما بين مقابلة وملاحظة كما أن لديه كمّاً من الملاحظات الأولية التي سجلها أثناء جمع البيانات وهذه البيانات سوف يتم تنظيمها وترتيبها الأمر الذي يساعد الباحث للرجوع لها بشكل سريع.

2. تصنيف البيانات

في القراءة الأولية للبيانات التي تم جمعها من مصرف الجمهورية الوطني يبدأ الباحث في تسجيل نظام تصنيف يسير عليه أثناء التحليل وهذا النوع من التصنيف هو عبارة عن إعطاء عناوين فرعية التي تحتويها البيانات المجموعة ككل.

وهذه الجزئيات قد تكون كلمة أو عبارة أو جملة أو فقرة كاملة وهذا التصنيف يكون عنوان أو اسم لتلك الجزئيات التي يرى الباحث أنها ذات معنى في بحثه ويعتبر تحديد أسئلة البحث عامل أساسي في ترتيب وتوجيه نظام التصنيف.

3. تسجيل الملاحظات

بعد هذا التصنيف سيقوم الباحث بقراءة البيانات ويسجل ملاحظاته بعد أن استقر في ذهنه هيكل مبدئي لهذا النظام التصنيفي، أي بعد أن أعطى عنواناً مميزاً لكثير من جزئيات البيانات التي لديه، وبدأت تظهر لديه نقاط تمثل معالم محددة وإن كانت باهتة لمعان في بداية التكون، لم تكن ظاهراً عند الجمع الأولي للبيانات وتكون هذه الملاحظات على شكل أسئلة تؤدي إلى مزيد من البحث سواء في المعلومات المتوفرة أو للبحث عن معلومات إضافية، أو على شكل تسجيل علاقات بين الفئات التي وضعت، لكنها تحتاج إلى تحقق.

وكما تكررت القراءة زاد احتمال اكتشاف شيء جديد في البيانات، ولذا فإن الباحث سوف يكثر من قراءة بياناته ولا يكتفي بالقراءة أو القراءتين.

4. تحديد الاتساق والأنماط

تحديد الاتساق والأنماط نوع من التصنيف، لكنه يكون على مستوى أعلى من التجريد، ولذا قد يسميه بعض الباحثين التصنيف المحوري، لأنه يجعل الفئات تدور على محور واحد، وقد يسميه آخرون أسر

12K. (2000). *Introduction to social research. Quantitative and qualitative approaches*. Sage: London

التصنيف، لأنه يجمع عدد من الفئات في أسرة واحدة، وقد يسمى التصنيف الاستنتاجي (في مقابل التصنيف الوصفي). فبعد أن يتم التصنيف المفتوح، ويتم وضع الملاحظات عليها تعاد قراءة البيانات المصنفة، لتصنف الفئات مرة أخرى على شكل أنماط وأنماط في مستوى تجريدي أعلى من التصنيف المفتوح الذي هو عبارة عن عناوين لجزيئات المعلومات.

5. صياغة النتائج

بعد تكون الأنماط والاتساق سوف يصوغ الباحث تلك الأنماط والاتساق على شكل نتائج للبحث وهي نتائج لما قام بتحليله في الخطوات السابقة وتعتبر جاهزة لكن لابد من مراجعتها كما في الخطوة التالية.

6. التحقق من النتائج

في هذه المرحلة سوف يقوم الباحث بمراجعة للدراسات السابقة وأدبيات موضوع الدراسة، للتحقق من النتائج التي توصل إليها، ومناقشتها، وتعديل ما يرى تعديله أو بيان رأيه فيها، وهو في هذه المرحلة يتأكد من أن ما توصل إليه بعد عمليات التصنيف المختلفة لا يوجد في البيانات الأساسية ما يناقضه، أو يجعله يعيد النظر في الافتراضات التي توصل إليها، وعملية التحليل عملية متداخلة المراحل، وتستمر إلى آخر لحظة في كتابة تقرير البحث.

هيكل البحث

في الباب الأول سوف يقوم الباحث بالتحدث عن المقدمة -أسئلة البحث- أهداف البحث -أهمية البحث- حدود البحث-نظرية البحث-الدراسات السابقة.

اما في الباب الثاني سوف يتحدث الباحث في الإطار النظري عن إدارة التمويل في البنوك الإسلامية، ومفهوم إدارة التمويل وأهدافها وأهميتها والتعريف الإدارة وأهدافها وكذلك تعريف التمويل وأهميته ومراحلها، وايضا المعايير الشرعية المتبعة في إدارة التمويل ومنها تعريف المعايير الشرعية وضوابطها والتحديات التي تواجه البنوك الإسلامية في التمويل، كما سوف يتطرق الباحث الى مخاطر الائتمان في البنوك الإسلامية، ومنها مفهوم إدارة المخاطر الائتمانية ونشأتها وانواعها، وتعريف إدارة المخاطر الائتمانية ونشأتها وأنواع المخاطر الائتمانية، كما سوف يتطرق الباحث الى إدارة المخاطر الائتمانية بالبنوك الإسلامية ومنهجها وتسييرها والى مناهج إدارة المخاطر الائتمان والى مخاطر الائتمان في صيغ التمويل الإسلامي واقع تطبيقات صيغ التمويل المصرفية الإسلامية، وكذلك التعرف الى المعوقات التي تواجه المخاطر الائتمانية وحلولها.

ومن ثم الى الباب الثالث، حيث سوف نتعرف على التعريف بالمصرف الجمهورية ليبيا والباب الرابع سوف يقوم الباحث بعرض البيانات وتحليلها ومناقشتها والباب الخامس سوف يعرض الباحث الخاتمة والاثار المترتبة على النتيجة ونتائج الدراسة والتوصيات الدراسة.

نتائج الدراسة:

1. تحصل الباحث على النتائج التالية بخصوص النظام المتبع للإدارة الائتمان في بنك الجمهورية ليبيا فرع طرابلس: يعتبر الائتمان المصرفي ذو فعالية مصرفية غاية في الأهمية، حيث إن العائد المتولد عنه يمثل المحور الرئيسي لإيرادات البنك مهما تعددت وتنوعت مصادر الإيراد الأخرى، وبدونه يفقد البنك وظيفته الرئيسية كوسيط مالي في الاقتصاد ولكنه في ذات الوقت استثمار تحيط به المخاطر، بسبب القروض والتسهيلات المتعثرة، ومن خلال النتائج التي توصل اليه الباحث لقد وجد الباحث إن عملية الائتمان وصيغ التمويل في قسم الصيرفة الإسلامية التي يقوم بها البنك هي بديلة عن الفائدة الربوية التي تقوم بها بعض البنوك التقليدية، وقد تبين للباحث أن بنك الجمهورية في قسم الصيرفة الإسلامية ملتزم بأحكام التشريعية الإسلامية، وأنه يرجع في أغلب المعاملات إلى الهيئة التشريعية، وكما ان الائتمان يعطي الثقة التي يوليها البنك لشخص ما سواء أكان طبيعياً أم معنوياً، وبأن يمنحه مبلغاً من المال لاستخدامه في

غرض محدد، خلال فترة زمنية متفق عليها وبشروط معينة لقاء عائد مادي متفق عليه، وعلى الزبائن تقديم ضمانات تمكّن المصرف من استرداد قرضه في حال توقف العميل عن السداد ، ولقد وجد الباحث أيضاً أن هناك صعوبة في عدم فهم عملية الائتمان لدى أغلب الزبائن، لأن الزبون ينظر إلى الائتمان وصيغ التمويل الذي يتعامل بها البنك فقط بأنها عملية الحصول على المال، من خلال بيع السلعة التي اكتسبها من البنك بطريقة الشرعية، وأيضاً صعوبة الالتزام بالمواعيد المحددة من قبل الزبائن.

وقد أصبح موضوع التحليل الائتماني في بنك الجمهورية من الموضوعات الشاغلة للنشاط المصرفي وللعاملين فيه بشكل عام، وذلك باعتباره أداة هامة للوصول إلى دقة في اتخاذ القرارات الائتمانية وبالتالي تخفيض الخسائر التي قد تتعرض لها البنك.

وخلص الباحث أيضاً أن الالتزام بالائتمان المصرفي يساعد على تطوير خدمة التمويل في البنك والتنمية في المجتمع الليبي.

2. تحصل الباحث على النتائج التالية بخصوص إدارة التمويل بدعم المخاطر الائتمان التي تواجه بنك الجمهورية ليبيا فرع طرابلس: ومن خلال النتائج التي توصل اليه الباحث لقد وجد الباحث إن التمويل وطريقة إدارة الأموال شريان الحياة للبنك في جميع الأنشطة يؤثر التمويل أو ما يسمى برأس المال على المتطلبات التجارية للبنك، وله علاقة وثيقة تربطه بالحصول على المنافع، لأنه الهدف الذي تسعى إليه المؤسسات الاقتصادية، كما تعتبر المخاطر أحد ظواهر النشاط المصرفي ، غير أن المخاطر الائتمانية تعد أهم المخاطر التي تهدد وجوده واستمراره خاصة وأن الائتمان يعتبر الركيزة الأساسية في العمل المصرفي ، وباعتبار أن الصيرفة الإسلامية تحكمها مجموعة من القيود والضوابط الشرعية فإن إدارة مخاطر الائتمان أخذت طبيعة متميزة تعتمد على تطبيق النماذج القياسية والحسابية بفعالية مع الأخذ بمبادئ الحيطة والحذر ، وسيعتمد مستقبل الصناعة المالية الإسلامية كثيراً على الكيفية التي تدير بها المخاطر الائتمانية المتعددة التي تنشأ من تقديم خدماتها.

حيث لا شك أن أي مؤسسة سواء كانت إسلامية أو غير ذلك، فإنها تواجه المخاطر، ولقد وجد الباحث إن أبرز تلك المخاطر في عملية الائتمان تتمثل في قلة السيولة في بعض الأحيان بسبب عدم ثقة المودعين في البنوك الإسلامية بصفة عامة، حيث أن وجد البنك ليس له السيولة الكافية لتغطية العجز، وأيضاً ضعف الدعم الحكومي للبنك، وقلة الاعتماد عليها في الاستثمارات والائتمان والتمويل يُعد من المخاطر الهامة التي تواجه عمل البنك، إضافة إلى ذلك المخاطر عدم وجود الفقيه المتخصص بفقهاء الأحكام الشرعية المتعلقة بالمعاملات التي يقوم بها البنك، وأيضاً من المخاطر عدم التزام الزبائن بالسداد الأقساط، الأمر الذي يؤثر بشكل كبير على البنك، ووجود أيضاً منافسين بطبيعة مختلفة، وهذا يعتبر تحدي قوي. وخلص الباحث أيضاً أن على الرغم من التطور الكبير والسريع الذي حققته المؤسسات المالية إلا أنها تتعرض إلى تحديات كبيرة في ظل الانفتاح الاقتصادي، وعمليات التحرر المالي، والعولمة ورغم ذلك تُعد البنوك الإسلامية بشكل عام من البنى الأساسية الاقتصادية في أية دولة.

3. تحصل الباحث على النتائج التالية بخصوص المعوقات والحلول في عملية إدارة الائتمان في بنك الجمهورية ليبيا فرع طرابلس: وجد الباحث ان هذه المعوقات تتمثل في الإدارة وسوء الاستخدام، بحيث لم يلاحظ الباحث وجود خطط او رسم سياسية معينة، يقوم بها البنك، لأجل التقليل او التقليل من المخاطر، وأيضاً وجد الباحث بعدم التزام بعض الزبائن بالسداد في المواعيد المحددة من قبل البنك. الأمر الذي يربك البنك، ويؤخره في التطور، وأيضاً وجد الباحث ان هناك اقبال بنسب معقولة من قبل الزبائن على البنك، بسبب الخوف من المعاملات المالية، وأيضاً لاحظ الباحث ان من المشاكل التي يعاني منها البنك بصفة عامة، نقص السيولة، وعدم توافرها في جميع الأوقات، الأمر الذي اثر على سمعة البنك، وخلص الباحث أيضاً، ان الحلول الائتمان والتقليل من المخاطر يكمن في الدراسة الجيدة للمسائل المعقدة التي تواجه البنك، وتوسيع نطاق العمل، ليصل الي تحقيق التنمية والرفاهية للمجتمع، عن طريق تقديم خدمات أفضل للزبائن.

الاثار المترتبة على الدراسة

اما الاثار المترتبة من النتيجة المتحصل عليها الباحث في هذه الاطروحة، وهي انها مكملية لنظرية إدارة التمويل في مخاطر الاقتصاد وإن من أهم الآثار المترتبة على هذه النظرية من خلال هذا البحث لا بد من توافر المناخ الملائم لإدارة المخاطر الائتمانية، وتوافر إجراءات سليمة لمنح الائتمان، وتوافر إجراءات للتعامل مع الائتمان ومتابعته، وكذلك توافر إجراءات كافية للرقابة على مخاطر الائتمان ويمكن إدراك الأهمية الكبيرة للائتمان للبنك من خلال نشاطها الذي يلعب دوراً هاماً في الاقتصاد ككل ولهذا وضع البنك طرق وأساليب لحمايتها من مخاطر التي قد تتعرض لها البنك من خلال الكشف عن الأسباب والعراقيل التي يتعرض لها الزبون ولتي تؤدي إلى عجزه عن الوفاء بالالتزامات اتجاه البنك ويقوم هذا الأخير بتحليل ودراسة ما يتعلق بالائتمان سواء من ناحية الزبون أو البنك واتخاذ مجمل الإجراءات الوقائية لحماية القرض والحفاظ على ركزه المالي وتعزيز نظم الرقابة والمتابعة الجيدة والكاملة للمشروع المقدم.

توصيات الدراسة

1. الالتزام بتطبيق الأحكام والشرعية الإسلامية في قسم الصيرفة الإسلامية، والابتعاد عن الشبهات في المعاملات المالية، والرجوع إلى العلم والمختصين بالفقه المعاملات الإسلامية، لقول الله تعالى: (فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ) (النحل 43).
2. أن يطلب البنك من الزبون فرداً كان أم شركة أن يرفق طلبه للقرض أو التسهيلات بسلسلة متصلة من القوائم المالية وعلى مدار عدة فترات محاسبية سابقة، وإخضاع تلك القوائم للدراسة والتحليل من قبل محلل الائتمان، وذلك للتعرف على عوامل السيولة والجدارة الائتمانية والكفاءة والربحية للمنشآت التي تقدمت بطلب للحصول على الائتمان.
3. الاستمرار في متابعة الديون المتعثرة لأن إهمالها يؤدي إلى خسارة البنك خسارة كبيرة وبالتالي إضعاف مركزه المالي، ومع محاولة التمييز بين الزبون الذي يعاني من حالة عسر مالي مؤقتة وليست دائمة ومحاولة تقديم المشورة الفنية له والمساعدة عن طريق الاتفاق على تسوية ما أملاً في تجنبه حالة العسر، وبين الزبون الذي تحول قرضه إلى قرض متعثر وبشكل نهائي وعندها يجب اللجوء إلى الملاحقات القانونية حماية لحقوق المصرف.
4. العمل على إنشاء مؤسسات ومراكز متخصصة ممتثلة لعملية الحصول على المعلومات وتجميع البيانات عن الشركات وتحليلها ونشرها، وذلك لمساعدة المقرضين والمستثمرين أيضاً في الحصول على معلومات موضوعية تفيد في تقييم سمعة الشركة وبالتالي اتخاذ قرارات رشيدة.
5. يتوجب على إدارة البنك انتقاء العاملين الجيدين، والعمل على تدريبهم وإعدادهم وإكسابهم الخبرة والمعارف التي تمكنهم من تحليل المعلومات الوصفية والكمية واستخلاص النتائج واتخاذ قرارات ائتمانية سليمة وذلك للوقاية من مخاطر الديون المتعثرة.
6. التأكيد على المطلب الملح والضروري، وهو الإسراع في تحديث الأجهزة المصرفية وأئمنها وزيادة التدريب والوعي المصرفي، وإصدار نظام عمليات مصرفي جديد يواكب التطورات الهائلة في مجال العمل المصرفي.
7. زيادة الوعي المصرفي في المجتمع عبر التسويق المصرفي عن طريق وسائل الإعلام المختلفة، خصوصاً بعد مباشرة المصارف الخاصة، ذات الخبرة في هذا المجال لأعمالها.

نصائح لمدراء بنك الجمهورية والمدراء المساعدين.

1. يجب على إدارة البنك أن تكون مهمتها الرئيسية هي التحسين المستمر للأداء في جميع الجوانب لا أن تحافظ فقط على الوضع الراهن.

2. لنجاح عملية التخطيط في البنك يجب أن يؤمن به أكبر عدد من العاملين.
 3. الإيمان بأن التغيير المستمر السريع يعد الآن جزءاً لا يتجزأ من عالمنا فيجب على إدارة البنك أن تتبنى في عملها التطوير.
 4. الإدارة الذكية هي التي تصمم برنامج قوي لتعليم وتدريب العاملين في البنك، وتعليم الموظفين كيف يكونوا هم مراقبين جودة الأداء في البنك (الربط بالدين والوطنية والإنسانية).
 5. دائماً أكد على رؤية البنك، وقيمها بطرق متنوعة وبشكل مكرر.
 6. تحطيم الحدود بين الأقسام في البنك، واجعل تبادل الخبرات والعطاء والمبادرة وحب الخير للآخرين.
 7. سمة أصيله في الموظفين وأمر طبيعي في البنك (البنك المتميز دائماً تعمل بصيغة نحن وليس أنا).
- وفي نهاية الخاتمة لا أملك إلا أن أقول إنني اجتهدت في إخراج هذا البحث، الذي يتناول موضوعاً من أهم الموضوعات المعاصرة، وبذلت وسعي في بحث مسائله، والعمل على تأصيلها، بحسب قدرتي وإمكاناتي المتواضعة، ولا أدعي له الكمال، فما هو إلا جهد بشري، وصاحبه أحوج الناس إلى التوجيه والإرشاد إلى الحق، والدلالة إلى الصواب، فإن كنت قد أصبت بففضل من الله وحده، له الحمد وله الشكر، وإن كنت قد أخطأت فمن نفسي ومن الشيطان، أعادنا الله تعالى منه.

المراجع

- [1] ابن الأثير، الجزري، (2001)، النهاية في غريب الحديث والأثر، دار النشر دار المعرفة بيروت.
- [2] ابن فارس، أبو الحسين، (1979)، معجم مقاييس اللغة، دار النشر دار الفكر بيروت.
- [3] أبو المجد، حرك، (1988) المصارف الإسلامية ما لها وما عليها، دار الصحوة القاهرة مصر.
- [4] ابو جاموس، سليمان، (1992) مبادئ إدارة، دار النشر دار الثقافة، فلسطين، نابلس.
- [5] أحمد، الخضير محسن، (1999) التسويق المصرفي، دار النشر ابتراك للنشر والتوزيع القاهرة.
- [6] بالعجوز، حسين، (2009) مخاطر التمويل في البنوك الإسلامية والبنوك الكلاسيكية، دار النشر مؤسسة الثقافة الجامعية، ط 2 الإسكندرية.
- [7] بقة، علي شريف، (1998)، الإدارة المالية، الدار الجامعية بيروت.
- [8] البلتاجي، محمد، (2009) (صيغ مقترحة لتمويل المنشآت الصغيرة والمعالجة المحاسبية لصيغة المشاركة المنتهية بالتملك "المؤتمر السنوي الثاني عشر للأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، عمان الأردن.
- [9] بن أمد، الدرويش أحمد بن يوسف، (1989)، أحكام السوق في الإسلام وأثرها في الاقتصاد الإسلامي، الطبعة الأولى، دار عالم الكتب للنشر والتوزيع، الرباط.
- [10] حسن، السيسي صلاح الدين، (2004)، "قضايا مصرفية معاصرة (مصر: دار الفكر العربي، القاهرة.
- [11] حسن، عبد الباسط محمد، (1982) أصول البحث الاجتماعي، (مصر: مكتبة وهبة، القاهرة، مصر.
- [12] حماد، نزيه، (2008)، معجم المصطلحات المالية والاقتصادية في لغة الفقهاء، دار القلم بيروت.
- [13] الحناوي، صالح، (1998)، الإدارة المالية والتمويل (دار النشر الدار الجامعية، الإسكندرية.
- [14] خليل، الحمزاوي محمد كمال، (2000)، اقتصاديات الائتمان المصرفي، دار النشر منشأة المعارف، الإسكندرية.
- [15] دوايه، أشرف محمد، (2006) دور الأسواق المالية في تدعيم الاستثمار طويل الأجل في المصارف الإسلامية، دار السلام، القاهرة، مصر.
- [16] دوايه، أشرف محمد، (2004) صناديق الاستثمار في المصارف الإسلامية بين النظرية والتطبيق، دار السلام، القاهرة، مصر.
- [17] رضا، الرشيد عبد المعطي، واخرون، (1999) إدارة الائتمان، دار وائل للطباعة والنشر عمان.
- [18] السيسي، صلاح الدين حسن، (2004)، قضايا مصرفية معاصرة، دار الفكر العربي، القاهرة.
- [19] الشريبي، محمد الخطيب، (2009)، مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج، بيروت: دار الفكر.
- [20] شيخون، محمد، (1999) المصارف الإسلامية دراسة في تقويم المشروعات الدينية والدور الاقتصادي والسياسي، دار وائل للطبع والنشر، عمان.

- [21] طه، طارق، (2007) " إدارة البنوك في بيئة العولمة والانترنت، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية.
- [22] عرفيج، سامي ، (2001) الإدارة المعاصرة، دار النشر دار الفكر، عمان.
- [23] عطية، جمال الدين ، (1993)، البنوك الإسلامية بين الحرية والتنظيم، التقويم والاجتهاد، النظرية والتطبيق، دار النشر دار المؤسسة الجامعية للدراسات.
- [24] العلاق، بشير، (2009)، القيادة الإدارية، (دار النشر دار اليازوري العلمية عمان.
- [25] فوزي، محمد ، مقالة بعنوان تنظيم وإدارة المعاملات المالية والمصرفية في البنوك الإسلامية، الأحد 20-09-2015
[Http: //www. Al-sharq. Com/news/details/371116#. ViSwPflViko](http://www.Al-sharq.Com/news/details/371116#.ViSwPflViko)
 منتدى النجاح نت، [Http: //www. naja7net. Com/showthread. php?t=11058](http://www.naja7net.Com/showthread.php?t=11058)
- [26] محمد، يوسف، (2005) الإدارة مداخل جديدة لعالم جديد دار النشر دار اللغة العربية، القاهرة.
- [27] محمود، الزبيدي حمزة، (2000)، إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني، (مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان.
- [28] معن، خليل عمر (1983)، ، الموضوعية والتحليل في البحث الاجتماعي دار الأفاق الجديدة، بيروت لبنان.
- [29] مفتاح، صالح، (2007)، المخاطر الائتمانية تحليلها – قياسها – إدارتها والحد منها، مداخل مقدمة إلى المؤتمر العلمي الدولي السنوي السابع إدارة المخاطر واقتصاد المعرفة.
- [30] المليجي، هشام، (2002) الحكم على كفاية رأس المال في البنوك التجارية، دراسة تطبيقية، سنة المجلة العلمية لكلية التجارة، جامعة الأزهر ، القاهرة، عدد (26)
- [31] ناصر، سليمان، (2002) تطوير صيغ التمويل قصير الأجل للبنوك الإسلامية مع دراسة تطبيقية حول مجموع من البنوك الإسلامية"، جمعية التراث، غرداية – 1423 هـ، – الجزائر.
- [32] نجيب، نعمة الله وآخرون، (2001) اقتصاديات النقود والصيرفة والسياسة السعودية، دار الجامعة، الإسكندرية.
- [33] الهواري. سيد ، (1985)، الإدارة المالية – الجزء الأول: (مصر: الاستثمار والتمويل طويل الأجل مصر: دار الجبل للطباعة.
- [34] الهواري، سيد، (1985)، الإدارة المالية، (الاستثمار والتمويل طويل الأجل)، دار النشر دار الجبل مصر
- [35] AL-AJMI Jasim, Hameeda Abo Hussain (2002), "Clients of conventional and Islamic banks in Bahrain: How they choose which bank to patronize", International Journal of Social Economics, Vol. 36 Iss: 11 pp. 1086–
- [36] Bogdan, R. and Biklen, S. (1998). Qualitative research for Education. Allyn and Bacon.
- [37] K. (2000). Introduction to social research. Quantitative and. 164 Punch 'qualitative approaches. Sage: London
- [38] Emmett J. Vaughan, Risk Management, (John, Wiley & Sons. Inc, U.S.A.1997).

Disclaimer/Publisher's Note: The statements, opinions, and data contained in all publications are solely those of the individual author(s) and contributor(s) and not of **JSHD** and/or the editor(s). **JSHD** and/or the editor(s) disclaim responsibility for any injury to people or property resulting from any ideas, methods, instructions, or products referred to in the content.